واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة مقارنة مع تونس والمغرب

أ.نبيل قليل
جامعة المسيلة

ملخص

يعد مسعى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع منافسة بين معظم دول العالم النامية وحتى المتقدمة منها لما يوفره من مزيا اقتصادية عديدة، خاصة في ظل حاجة الدول إلى رؤوس الأموال لتغطية فجوة الادخار التي تعانيها بعد الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم.

في هذا الإطار جاء هذا العمل ليبحث واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى استجابته لمتطلبات جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها.

Résumé

Les efforts visant à attirer l'investissement direct étrangers considèrent comme un objet de concurrence entre la plupart des pays en développement et aussi des pays développés, car il offre de nombreux avantages économiques surtout à la lumière du besoin des pays aux capitaux pour couvrir le déficit d'épargne connu après la crise financière et économique mondiale. Dans ce contexte, ce travail est venu pour chercher la réalité du climat de l'investissement direct étranger en Algérie et sa réactivité aux exigences d'attirer les flux d'investissements étrangers

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر

مقدمة

لقد أصبح جذب الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص موضوع تنافس جل دول العالم، وذلك لما له من إسهام كبير في تطوير القدرات الاقتصادية لها وتنمية طاقاتها الإنتاجية واستقطاب التكنولوجيا إليها خاصة بالنسبة للدولة النامية. كما يعتبر الاستثمار مصدرا لخلق الثروة، و مناصب العمل و تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. ويعد مسعى الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا مشروعا إذا ما هيئت المناخ الاستثماري الملائم الذي ينبغي أن تتكامل فيه المقومات السياسية والاقتصادية و التشريعية والاجتماعية و الثقافية للبلد في سياق يتماشى وتطلعات المستثمرين ويقوض من العقبات التي تحول دون ولوجهم لأسواقها.

1- إشكالية الدراسة:تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: هل يستجيب المناخ الاستثماري في الجزائر لمتطلبات جذب و إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مميزات المناخ الاستثماري حتى يكون جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وهل أسهمت جهود الجزائر وكذا الإصلاحات التي انتهجتها في رفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها؟
- ما هي آفاق تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؟

2- فرضية الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى قدرة البلد المضيف على توفير أسباب نجاحه وتحقيق أهدافه وتجسيد خططه المستقبلية؛

- إن عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية بالشكل اللازم نابع من عدم مواكبة المميزات التنافسية لمناخ الاستثمار المحلي للمتطلبات اللازمة لإستقطابهم؛

- يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من تونس والمغرب رغم المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها وكذا الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه؛

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف عند واقع مناخ الاستثمار في الجزائر قصد معرفة المعوقات التي تحول دول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تقديم الاقتراحات التي تأسس لبيئة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بما يتناسب ومؤهلات البلاد وكذا تطلعاتها.

4-أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، فلا شك أن معظم دول العالم تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإسهامه في تحفيز وتطوير اقتصادياتها وتوفير احتياجاتها من رأس المال نتيجة للفجوة الادخارية التي تعانيها بما فيها الجزائر، لذا تأتي هذه الدراسة لبيان المحددات الضرورية للاستقطاب الاستثمارات، بهدف إعداد السياسات والخطط المناسبة لجذبها والحد من المعوقات التي تكبح تدفقها.

5- منهجية البحث: سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم مناخ الاستثمار محدداته بينهما

أولا: الإطار العام لمناخ الاستثمار ومحدداته

1- مفهوم الاستثمار:

عرف الاستثمار على انه ذلك الجزء من الناتج المحلي لدولة ما والذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري في سنة معينة وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع في الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإشباع في المستقبل وهذا يعني أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو خلق طاقات إنتاجية مثل إنشاء المصانع وشراء الآلات والمعدات الجديدة، كما يهدف أيضا إلى إقامة مشروعات كالبنية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة.[1]

كما عرف الاستثمار على انه عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد عملية أو عقلانية، بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عملية(...) في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول، في ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع، مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطرة.[2]

والاستثمار نوعان، إما استثمار داخلي أو استثمار خارجي (أجنبي)، ويقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار خارج حدود بلاد المستثمرين، أما البلد المضيف فيعتبر استثمارا أجنبيا بالنسبة إليه،أما جهة الاستثمار فهي إما أن تكون دولة أو مجموعة دول أو شركة أو مجموعة شركات أو حتى أفراد. كما أن الاستثمار الأجنبي نوعين فهو إما أن يكون استثمار مباشر أو استثمار غير مباشر[3]

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE)، على أنه توظيف حصة ثابتة لأموال أجنبية غير وطنية في مشروع مقام في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على هذا النوع من الاستثمار علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي و الشركة المستثمر فيها، في سياق لا تقل فيه حصة المستثمر الأجنبي من رأس المال عن 10٪ من رأس المال الإجمالي.[4]

إن جذب الاستثمار إلى دولة ما يتطلب توفير مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية وغيرها، وهو ما يعبر عنه بمناخ الاستثمار.

2- مفهوم مناخ الاستثمار

عرف مناخ الاستثمار على انه مجموعة من العوامل والضر وف المحددة التي ترسم شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الاستثمار بطريقة منتجة وإيجاد فرص عمل وخفض تكاليف مزاولة الأعمال.[5]

كما عرف الاستثمار بأنه البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسيه مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري[6].

وعرف مناخ الاستثمار أيضا على انه مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه في توجيه استثماره إلى بلد دون أخر[7].

ومما تقدم يتضح أن مناخ الاستثمار يقوم على مجموعة من المحددات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و التي تتفاعل في ما بينها لتعطي شكل وصورة المناخ الاستثماري في دولة ما.

3- محددات مناخ الاستثمار:

تعبر عن مناخ الاستثمار مجموعة من المحددات يمكن عرضها في ما يلي:

أ- المناخ السياسي:

إن الاستقرار السياسي وبالرغم من انه محل جدل من قبل الباحثين حول درجة أهميته في قرار الشركات الدولية بالاستثمار في دولة ما، إلا أن هناك إجماعا بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن بشأن استقرار الأوضاع السياسية فيها[8]، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان الاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة كحالات الشغب المتكررة أو التوترات العرقية أو الطائفية كطريقة التداول على السلطة وإطار المشاركة السياسية للمواطنين وهامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية .إضافة إلى ما تقدم فإن تنامي منظمات المجتمع المدني وعددها ومدى تمتعها بالديمقراطية، وتطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها، وكذلك نوعية العلاقات بين دول الجوار و العالم الخارجي، كل هذه المؤشرات تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري في دولة ما[9].

ب- المناخ الاقتصادي:

يعتبر المناخ الاقتصادي المحور الثاني للمناخ الاستثماري لما له من أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري. ويتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط الشركة والتي تتجلى في يلي:[10]

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة؛
- مقدار تطوير البنية الأساسية (التحتية) ومدى صلاحيتها لاستمرار الاستثمارات؛
- منافذ التسوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية ودرجة حرية الدخول للمؤسسات؛

- درجة المنافسة الموجودة داخل الدولة والقدرة على المنافسة الخارجية؛
- دور وسائل الدعاية و الإعلان على السلع المنتجة ومدى تأثيرها على المستهلكين واستجابتهم للدعاية؛
- مدى استقرار أسعار الصرف والسياسات المتبعة له، فاستقرار أسعار صرف العملة يعد أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار. وعدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعيقة للاستثمار.إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج[11].
- معدلات التضخم ومدى تغيرها لفترات طويلة، حيث تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية. وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع على الاستثمار.[12]
- مدى كفاءة سوق المال والبورصة داخل الدولة ومدى ارتباطها بالبورصات العالمية؛
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛
- نظام الضرائب وما يحتويه من إعفاءات ضريبية ومدى مرونته في التعامل مع المستثمرين؛
- الفرص التصديرية والقوانين التي تحكم الصادرات والواردات؛
- مدى كفاءة الجهاز المصرفي، حيث يعتبر التمويل من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ويتجلى ذلك في مدى وفرت البنوك وكذا مدى قدرتها على تمويل الشركات، حيث أن توافر البنوك يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[13]

ج- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يعتبر المناخ الاجتماعي والثقافي المحور الثالث للمناخ الاستثماري، ويشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل والتي يمكن إيجازها يلي:[14]

- السياسات التعليمية والتدريبية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- مدي توافر العمالة المدربة وكفاءتها؛
- دور نقابات العمال في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمال و أجورهم ونظام العمل داخل المشروعات؛
- درجة الوعي الصحي والبيئي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- معدل النمو السكاني وأذواق المستهلكين ومدى تقبلهم استجابتهم للسلع الجديدة والمطورة؛
- مدى مساعدة الشعب لحكومتهم في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية؛
- مدى ترحيب الرأي العام باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

د- المناخ القانوني والتنظيمي:

يقصد بالمناخ القانوني تلك الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار في دولة ما، والتي ينبغي أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب حتى تحفز على جذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل وكذا نظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات لذا فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها أو تضاربها، كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر.[15]

ه- المناخ المؤسسي والإدارية:

يلعب المناخ المؤسسي والإداري دورا بالغ الأهمية على حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتكون المناخ المؤسسي من النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار ونظم المعلومات الاستثمارية في الدولة، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات و وضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.[16]

إضافة لما تقدم هناك شروط أخرى مكملة لخلق مناخ جاذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشمل ما يلي:[17]

- حرية تحويل الأرباح؛
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية المسئولة؛
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- توفر شريك محلي من البلد المضيف؛
- حجم السوق و معدل نموه؛
- توفر الموارد البشرية المؤهلة ؛
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال و المواصلات؛
- توفر نسيج من الشركات المحلية من شانه فتح المجال للشركات العالمية القيام بعمليات الاندماج و التملك.

بعد عرضنا لأهم المحددات التي يجب أن يتصف بها المناخ الاستثماري حتى يكون جاذبا للاستثمار، سنحاول دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، مع إجراء مقارنة مع دول الجوار تونس والمغرب ، وذلك من خلال تحليل أهم المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي يستند عليها المستثمرون، ومعرفة مدى استجابت بيئة الأعمال في الجزائر إلى متطلبات جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: قراءة في واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف قراءة وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنعتمد على العديد من المؤشرات التي تصدرها بعض الهيئات الدولية والتي تعتبر محل ثقة رجال المال و الأعمال على المستوى الدولي.

1- تطور الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

الجدول رقم01: الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بين 2005 و2014.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1145	1795	1662	2632	2746	2300	2580	3052	2661	1480
تونس	783.1	3308.0	1616.3	2758.6	1678.8	1512.5	1147.8	1060.3	1117.2	1060.3
المغرب	1654.0	2449.4	2804.5	2487.1	1951.7	1573.9	2568.4	2728.4	3298.1	3582.3

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الشكل رقم01: تطور الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بين 1975 و2014.

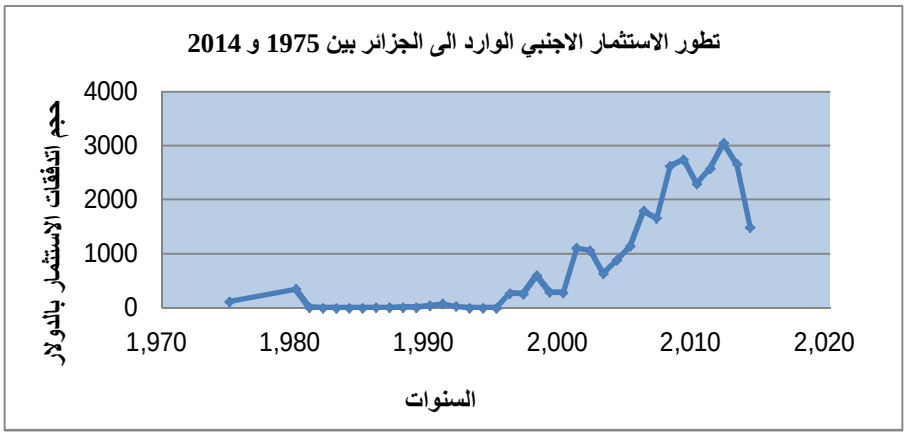

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة و المنظمة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات.

يتضح لنا من خلال تحليل المحنى أن الجزائر قد حققت تدفقات من الاستثمار الأجنبي بمستويات لا بأس بهـــا خاصـــة في السنوات الأخيرة ، حيث بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في مسعاها لتحسين بيئة الاستثمار من خلال سنها لترسانة مـــن القوانين والتشريعات منذ الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، ولكن يمكن القول أن أهم هذه القوانين كان القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر(1993) ،والمتعلق بترقية الاستثمار والذي فسح مجال الشراكة بين رأس المال الوطني والأجنبي، إضافة إلى تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من خلال حزمة من المزايـــا الماليـــة و الجبائية، والذي لقي بعد ذلك تعديلات وكان ذلك سنة 2001 و2006 تداركا للنقائص التي سجلت عليه، فســـحا بذلك المجال بشكل أوسع للاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي.[18]

بالعودة إلى تحليل تطور تدفقات الاستثمار في الجزائر نجد بأنها مرة على فترات، حيث عرفت فترة الثمانينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي تدفقات ضعيفة جدا للاستثمار الأجنبي نحو الجزائر و يرجع ذلك إلى ضعف التحفيـــزات والتسهيلات المشجعة لجذب الاستثمار نتيجة للتوجه الاقتصادي للبلاد في تلك الحقبة، إضافة إلى أزمة انهيـــار أســـعار البترول، ما كان سببا آخرا في ذلك نظرا لعدم جلب اهتمام الشركات الدولية التي تستثمر في المحروقات.

أما الفترة الممتدة ما بين 1992- 1995 فميزها إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر و يرجع ذلـــك إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تمر به البلاد، فارتفاع درجات المخاطرة ينفر المستثمرين رغم القوانين المشجعة والتسهيلات الممنوحة[19]، في حين كانت التدفقات معتبرة في كل من المغرب وتونس حيث تجاوزت عتبة 500 مليـــون دولار بالنسبة للمغرب و 600 مليون دولار بالنسبة لتونس في نفس الفترة.

عرفت الفترة الممتدة بين 1996-2000 ارتفاعا نسبيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه مس في معظمه قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى[20]، وتراوحت قيمة الاستثمارات بين 270 مليون دولار والـــــ280 مليـــون دولار، في حين بقيت هذه الأرقام ضئيلة بالمقارنة مع المغرب و تونس، حيث تشير إحصائيات المنظمة العربية للاستثمار وكذا إحصائيات الأنكتاد إلى تجاوز قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي عتبة المليار دولار بالنسبة للمغرب و وصلت حدود الـــ800 مليون دول بالنسبة لتونس لنفس الفترة.

أما الفترة ما بين 2001-2005 فعرفت ارتفاعا معتبرا لتدفقات الاستثمار الأجنبي مع انحصار معظمها على قطاع المحروقات نتيجة لارتفاع الطلب العالمي عليها، باستثناء ما نتج عن خصخصة بعض الشركات مثل شركت الصناعات الحديدة بالحجار لمستثمر هندي، وكذا فتح المجال أمام متعامل الهاتف النقال المصري (اوراسكوم تيليكوم)، [21] وقد لامست تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه المرحلة عتبة المليار ومائة مليون دولار، في حين هذه القيمة تبقى بعيدة عن الجارة المغرب التي تجاوزت الـ 2 مليار دولار خلال نفس الحقبة، و لم يرتقي حجم الاستثمارات الأجنبية عند الجارة تونس وبقي محصورا بين 486.6 مليون دولار و 783مليون دولار خلال نفس الفترة.

أما الفترة الممتدة ما بين 2006-2014 فميزتها تعديلات جديدة مست قانون الاستثمار في الجزائر سنة 2006، والذي تضمن مزايا جديدة للمستثمرين دون تمييز، و قد عرفت هذه الفترة ارتفاعا معتبرا لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر و يعود ذلك إلى استفادت الشركات الأجنبية بعد المحروقات من الحصة الأكبر من برامج الإنعاش و المشاريع التنموية المنتهجة من طرف الدولة، وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى مستوى لها سنة 2012 أين بلغت 3.052 مليار دولار لكنها عادت لتتراجع بشكل كبير حين سجّلت 1.488 مليار دولار حسب تقديرات المنظمة الأممية عام 2014 ، مقابل 2.661 مليار دولار سنة 2013. ويعود ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات في العالم و الذي كان من بين أسبابه إرتفاع العرض مقابل الطالب في السوق، نميك عن التوجه لإستغلال ما يعرف بالغاز و البترول الصخري من طرف كبار المستهلكين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تأثر حجم الاستثمار في الجزائر أيضا بالوضع الأمني والسياسي غير المستقر في دول الجوار (ليبيا ومالي وتونس) خاصة بعد الهجوم على مركب الغاز بـ "تيقنتورين" و الذي نتج عنه سحب العديد من الشركات لعمالها وتقليص استثماراتها.

كما قامت الدولة باسترجاع غالبية أسهم بعض الشركات على غرار مركب الحديد والصلب بالحجار وكذا أسهم متعامل الهاتف النقال "جيزي" بعد إستغلال حق الشفعة، حيث قدرت الصفقة الأخيرة بنحو 2.6 مليار دولار. كل هذا يفسر لنا الانخفاض الأخير لرأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر.

أما في دول الجوار فقد عرفت تونس في سنة 2006 أعلى مستوى من التدفقات حين بلغت 3.308 مليار دولار لكنها عرفت تراجعا متواصلا لتسجل سنة 2014 حوالي1.060 مليار دولار، أما المغرب فقد سجلت سنة 2006 ما مقداره 2.449 مليار دولار حسب المنظمة الأممية، لكنها عرفت تراجعا بعد ذلك حيث سجلت سنة 2010 ما مقداره 1.573 مليار دولار، لكنها عادت لترتفع من جديد حيث سجلت سنة 2014 أعلى مستوى لها بما يقارب الـ 3.582 مليار دولار.

إن التطور الذي عرفه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مقارنته بتدفقات الاستثمار الأجنبي مع دول الجوار يوحي بأن مناخ الاستثمار قد عرف تحسننا كبيرا، غير أن هذا الحكم يعد حكما مظللا، وذلك أن تدفقات الاستثمار عند دول الجوار تونس والمغرب متنوعة بين عدة قطاعات كالسياحة والصناعات التحويلية والصناعات الغذائية والخدمات في حين أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوجه إلى قطاع المحروقات إذا ما إستثنينا الشركات التي تعمل في السنوات الأخيرة في انجاز البنى التحتية.

2- الوضعية التنافسية للجزائر و تونس والمغرب

يعد مؤشر التنافسية من أهم المؤشرات التي تدرس في تقييم المناخ الاستثماري للدول، حيث يسمح هذا المؤشر بقيـــاس الخصائص التنافسية لكل بلد، ما يتح للمستثمرين الأجانب اختيار الأسواق التي تتماشى وتطلعاتها.

الجدول رقم02: الوضعية التنافسية 2013-2016

الفتـــــــــــرة	مؤشر التنافسية العالمي					
	التنقيط/7			الترتيب		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2014-2013	3.8	4.1	4.1	148/100	83 من148	77من 148
2015-2014	4.1	4.0	4.2	79من 144	87 من144	72 من144
2016-2015	4.0	3.9	4.2	87 من 140	92 من 140	72من 140

المصدر : تقارير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، دافس، سويسرا

يشير مؤشر التنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي إلى احتلال الجزائر مراتب متأخرة في الفترة الممتدة بـــين 2011-2015 رغم التحسن الملحوظ في الترتيب في السنوات الأخيرة ، حيث عرفت تقدما بـــ21 نقطة سنة 2014 في المرتبة 79 بعد أن كانت في المرتبة 100 في سنة 2013، لتتراجع بعد ذلك إلى الرتبة 87 سنة 2015 و بالمقابل ســـجلت تونس ترتيب سيئ في نفس الفترة (78،79،100)، بينما جاءت المغرب في ترتيب (72،72،77) لنفس الفترة و تعد بذلك أفضل ترتيبا من الجزائر وتونس.

3- مؤشر التأسيس القانوني للأعمال:

الجدول رقم03: مؤشر التأسيس القانوني للأعمال2015-2016

السنة	2015			2016		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	143	100	100	145	103	103
التعامل مع تراخيص البناء	124	56	56	122	57	57
توظيف العاملين		-	-	-	-	-
الحصول على الكهرباء	125	37	37	130	38	38
تسجيل الملكية	160	83	83	163	86	86
الحصول على القروض	171	118	118	174	126	126
حماية المستثمرين	173	104	104	174	105	105
دفع الضرائب	168	84	84	169	81	81
التجارة عبر الحدود	176	107	17	176	91	91
تنفيذ العقود	106	81	81	106	81	81
إغلاق المشروع	71	54	54	73	57	57

المصدر:www.doingbusiness.org

إن قراءة وتحليل الأرقام في الجدول توحي بأن الجزائر متأخرة كثيرا فيما يتعلق بتأسيس الأعمال إذا ما قورنت بكل مـــن المغرب وتونس، وهذا يعود بالأساس إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية وكثرة الإجراءات وطول مدتها ما جعلها سببا مباشرا في ترجع الكثير من المستثمرين عن تجسيد استثماراتهم في الجزائر .

4- مؤشر مدركات الفساد:

الجدول 04: تطور مؤشر مدركات الفساد CPI في للفترة 2012- 2015

الفتـــــــــــرة	مؤشر مدركات الفساد					
	التنقيط			الترتيب		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2013 الترتيب من 175	36	41	37	94	77	91
2014 الترتيب من 174	36	40	39	100	79	80
2015 الترتيب من 167	36	38	36	88	76	88

http://www.transparency.org

تصدر منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست في عام1993 ومقرها برلين،" مؤشر مدركات الفساد"، وذلك منذ عام 1995. و حسب موقع المنظمة على الانترنت" يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من اجل مصلحة خاصة".[22]

من خلال الجدول يلاحظ بان الجزائر مصنفة ضمن الدول التي يعرف الفساد فيها إنتشارا كبيرا رغم تقدمها سنة 2015 بـ 12 مرتبة محتلتا الرتبة 88 من أصل 167 دولة وحصلت على 36 نقطة، بعد أن كانت سنة 2014 في المرتبة 100 من أصل 174 دولة وحصلت على 36 نقطة ، بينما احتلت سنة 2013 المرتبة 94 من اصل175 دولة وحصلت على 36 نقطة. في حين تعتبر تونس والمغرب أفضل ترتيبا وفق هذا المؤشر إذ تموقعت تونس في نفس الفترة أي ما بين 2013 و 2015 بين الترتيب (77،79،76) في حين جاءت المغرب في نفس الفترة ما بين (91،80،88) .

5- مؤشر الحوكمة:

يعتبر وجود مؤسسات قوية وفعالة تعمل على تعزيز الشفافية وسيادة القانون ومحاربة الفساد احد المحددات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما وجذب الاستثمار الأجنبي أليها، حيث قام (Kaufman and krrey)بدراسة سنة 2002 على منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، خلصت إلى وجود علاقة قوية بين عناصر الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي[23]، ما يعني التأسيس لبيئة جاذبة الاستثمار الأجنبي في المنطقة.

أما عن إحصائيات الجزائر و كذا دول الجوار تونس والمغرب في الفترة الممتدة ما بين 2012-2014 وهي أخر إحصائيات البنك الدولي فكانت كما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 05: مؤشرات الحوكمة العالمية2012-2014

	المشاركة السياسية والمسائلة			الاستقرار السياسي			مؤشر فعالية الحوكمة		
مؤشر الدولة	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الجزائر	21.8	22.7	22.6	9.9	12.3	10.1	34.9	33.4	33.65
تونس	42.18	44.0	49.7	22.2	18.4	15.0	53.5	52.6	48.5
المغرب	28.0	27.9	28.9	32.2	29.8	30.0	52.6	54.0	48.0

	جودة التشريعات			سيادة القانون			مؤشر مراقبة الفساد		
مؤشر الدولة	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الجزائر	9.0	11.9	9.6	27.0	30.8	25.4	39.2	39.7	31.7
تونس	44.9	39.7	40.8	50.7	48.8	53.3	53.6	54	55.7
المغرب	50.23	47.8	52.4	49.2	47.3	56.2	41.6	41.4	50.4

المصدر: بيانات البنك الدول

- دليل المؤشر: تنحصر قيمة المؤشر بين 0% و100% (النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة)
- أعلى من 75 % وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25 % وضع مقارن متوسط، أعلى من 10 %وضع مقارن ضعيف، أقل من 10 % وضع مقارن ضعيف جدا[24].

يتجلى من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدولين أعله بأن مستوى الحوكمة في الجزائر حسب بيانات البنك الدولي مصنف ما بين الضعيف و المتوسط ، في حين تعد دول الجوار تونس والمغرب أفضل ترتيبا، حيث تنحصر مؤشرات

الحوكمة فيها ما بين المتوسط والجيد مع أفضلية للمغرب ، ما يجعل هذه الأخيرة في أفضل صورة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات.

6- مؤشر الحرية الاقتصادية

الجدول رقم06: مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2012

مؤشر الدولة	مؤشر الحرية الاقتصادية					
	2012	2011	2010	2012	2011	2010
	التنقيط (من أصل 10)			الترتيب الدولي		
الجزائر	5.09	5.32	5.34	148/152	143/152	137 /144
تونس	6.68	6.87	6.81	96/152	81/152	80/144
المغرب	6.45	6.56	6.41	113/152	98/152	102/144

المصدر: http: www.freetheworld.com

ما يمكن قوله في هذا الصدد يلا حظ من واقع البيانات، إذ تحتل الجزائر مراتب متأخرة من حيث الحرية الاقتصادية ، أو بمعنى أخر أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 137 من أصل 144 دولة سنة 2010 ، بينما ومن أصل 152 دولة احتلت المرتبة 143 سنة 2011 لتتراجع إلى المرتبة 184 من أصل 152 دولة سنة 2012 ، كما حافظت على نفس المرتبة في سنة 2013 حسب التقرير الصادر سنة 2015 عن مؤشر ECONOMIC FREEDOM INDEX ، في حين جاءت كل من تونس والمغرب ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الحسنة، خاصة تونس باحتلالها في نفس الفترة مرتبة تتراوح ما بين 80 و 96 ، في حين إنحصر ترتيب المغرب مابين 98 و 113 لنفس الفترة.

ومما تقدم يتضح أن ترتيب الجزائر يعرف منحى تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية في المدة الأخيرة على الرغم من المساعي الحثيثة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إذ أن فرض قاعدة الاستثمار 49/51 على المستثمرين الأجانب وعدم تسهيل التحويلات المالية للشركات الأجنبية نحو الخارج يعيق تحسن مستوى الحرية الاقتصادية في الجزائر حسب هذا المؤشر.

7- مؤشر التصنيف الائتماني للمخاطر القطرية

الجدول07: مخاطر بيئة الأعمال الاستثمارية - *كوفاس للتأمين على القروض* - للفترة2014-2016

مؤشر الدولة	2014		2015		2016	
	تقييم بيئة الأعمال	تقييم المخاطر في البلاد	تقييم بيئة الأعمال	تقييم المخاطر في البلاد	تقييم بيئة الأعمال	تقييم المخاطر في البلاد
الجزائر	A4	B	A4	B	B	B
تونس	A4	B	A4	A4	B	B
المغرب	A4	A4	A4	A4	A4	A4

المصدر: http://www.coface.com/fr

بدأت "كوفاس" نشاطها عام 1992 من خلال تقديم الخدمات لعملائها ومساعدتهم في اتخاذ قرارات إستثمارية أكثر أمانا، من خلال تقييم بيئة الأعمال في مختلف البلدان من حيث درجة المخاطرة، وذلك بالاعتماد على عدة مؤشـــرات منها المعاملات التجارية وتحصيل الديون و الإقراض بمختلف الدول[25].

تشير إحصائيات "كوفاس" أن الجزائر التي كانت مصنفة منذ سنة 2009 في الفئة "A4 " والتي تعني مستوى مخـــاطرة معتدلة، سجلت تراجعا إلى الفئة "B"من سبتمبر 2015 إلى جانفي 2016، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات و كذا تراجع إحتياطي الصرف لديها مستدعى تجميد بعض البرامج الاستثمارية الحكومية والتي لا تزال تؤثر على الاقتصاد الجزائري في 2016 حسب "كوفاس"[26]، بخلاف المغرب والتي تعرف استقرار في التقييم منذ 2011 في الفئة "A4" ، في حين تعرف تونس تراجعا إلى الفئة "B" في سنة 2016 بسبب الاضطرابات السياسة و الأمنية التي تعرفهـــا، بعـــد أن كانت مصنفة ضمن الفئة "A4 ".

وتعبر العلامة "B" عن مستوى مخاطرة مرتفع حسب " كوفاس" ما يعني أن الجزائر حسب هذا المؤشر يتميز مناخهـــا الاستثماري بالضبابية وعدم الوضوح.[27]

يتضح لنا جليا بعد تحليل المحددات الأساسية لمناخ الاستثمار في الجزائر أن أغلب المؤشرات المعبرة عنه غير محفـــزة، مـــا يستدعي ضرورة تقيم الواقع بشكل شامل، والبحث عن حلول عملية للمشاكل التي تكبح وتعرقل الاستثمار الأجـــنبي المباشر في الجزائر، حيث يتجلى من الدراسة أن ضعف سيادة القانون و كذا تعقد إجراءات تأسيس الأعمال في القطر و طول مدتها، و غياب المعلومات و ضعف كل من تنفيذ العقود و سلطة المحكمة و قوانين العمل، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تجسيد الأعمال و تفشي ظاهرة البيروقراطية و الرشوة، و تزايد الأسواق الموازية، ما يعني تردي بيئة الأعمـــال وبالتـــالي إضعاف قدرة البلد على جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[28]

خاتمة:

لقد سمحت لنا الدراسة من خلال ما تضمنه الموضوع من معلومات وشروح وتحاليل من إلقاء الضوء على ماهية المنـــاخ الاستثماري، وما له من تأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، من خلال الوقوف عند المحددات الأساسية لاستقطابه مع دراسة وتحليل أهم المؤشرات، وكذا إجراء مقارنة مع دول الجوار تونس والمغرب و ذلك على فترات زمنية مختلفة، حيـــث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن عرضها في ما يلي:

- يعتبر المناخ الاستثماري للدولة المضيفة المرأة العاكسة لحجم و مستوى الاستثمار وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، وعلى ذلك فإن مناخ الاستثمار الجذاب يتطلب تفاعل وتكامل مجموعة من المحددات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية و الإدارية وحتى الثقافية في سياق يتماشى وتطلعات المستثمر الأجنبي وينسجم مع متطلبات إستقطابه؛
- بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل تحسين مناخها الاستثماري من خلال ما إعتمدته من الإصلاحات بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و العمل على استقطابه، ومن تجليات ذلك إصدار ترسانة من القانون الخاصة بالاستثمار كان أبرزها ذلك الذي صدر سنة 1993، والذي تضمن جملة من المزايا الجبائية والمالية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم وغير المقيمين، وتم تعديله بعدها في سنة 2001 وكذا سنة2006 ليرفع أكثر من المزايا التنافســـية للمناخ الاستثماري، لكن النتائج لم تواكب التطلعات، إذ بقي حجم الاستثمار ضعيفا، وإتجه في غالبه نحو قطاع المحروقات؛

- إن تحليل البيانات يبين أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في معظم المؤشرات المعتمدة في الدراسة ما يروج لصورة سيئة عن واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، وبالتالي يرفع من درجة عدم التأكد، وكذا درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمرين المحتملين؛
- تشير نتائج الدارسة إلى أن تونس والمغرب أكثر تنافسية من الجزائر رغم مؤهلاتها الطبيعية والبشرية وتنوعها الجغرافي وكذا تنوع مواردها الطاقوية، وتمتعها بالاستقرار السياسي والأمني، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار مثل فرض قاعدة 49/51 على المستثمرين، إضافة إلى جملة من المعوقات أبرزها ضعف القطاع المالي و المصرفي، و نقص الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى غياب أنظمة معلومات حديثة، ما جعل الجزائر وجهة غير محبذة للمستثمرين الأجانب.
- إن عدم استقرار القوانين بصفة عامة، وكذا المتعلقة بالاستثمار في الجزائر وعدم مسايرتها للمتطلبات المتجددة لجذب الاستثمار الأجنبي ، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية وكذا بطء صيرورة الإصلاحات فيها، أسهمت بشكل كبير في تردي مناخ الأعمال.
- إن ضعف مستوى الحكم الرشد على مستوى الإداري وكذا المؤسسات المالية في الجزائر، أسهم في تفشي البيروقراطية و المحسوبية والمحاباة، والتي تعد من الأسباب مباشرة في تعطل تجسيد المشاريع و كذا ارتفاع تكلفتها، ما يروج لصورة سيئة عن مناخ الاستثمار، الأمر الذي لا يشجع المستثمر الأجنبي على ولوج السوق الوطني.

أبدت الجزائرفي الفترة الأخيرة إرادة وعزما كبيرين لترقية وتطوير المناخ الاستثماري، وتجلى ذلك من خلال العمل المتواصل على رقمنة جهاز الإدارة، ما سيسمح بتقليص فترة دراسة الملفات، إضافة إلى تحجيم مشكلة العقار الصناعي من خلال توسعت و خلق مناطق صناعية جديدة، فهيك عن تحضير التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، خاصة ذلك الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه في شهر جويلية من سنة 2016 والذي يقضي بإلغاء قاعدة 51/49 من قانون الاستثمار وكذا التنازل عن حق الشفعة، ما سيعطي نفسا جديدا لمناخ الاستثمار الوطني.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تسريع وتيرة إصلاح القطاع المالي والمصرفي و رقمنته، إضافة إلى تفعيل بورصة الجزائر؛
- العمل على رفع مستوى الشفافية في المعاملات وكذا تقويض الأسواق الموازية؛
- ضرورة العمل على إرساء مبادئ الحكم الراشد في الإدارات العمومية وتحسين مستوى أدائها بما يسهم في الحد من البيروقراطية و مظاهر الفساد؛
- ضرورة العمل على ضمان ثبات واستقرار القوانين والتشريعات؛
- العمل على تحيين قوانين الاستثمار بما يتماشى والمتطلبات المتجددة لجذب وتحفيز الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص؛
- تفعيل دور مختلف الجهات والأجهزة المسئولة عن الاستثمار و عصرنتها و العمل على رفع درجة التنسيق بينها، وإضفاء المرونة في تعاملاتها.

قائمة الهوامش المراجع:

[1]- رزق، ولاء مجدي إسماعيل، مناخ الاستثمار :المفهوم - المحددات – أهم المؤشرات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلـــد ع3، مصر،336.

[2]- محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية،دار النفائس للنشر، الأردن،2012،ص22.

[3]- لمى الإمارة، محددات الاستثمار في الوطن العربي/ العراق، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5، ص01.بتصرف

[4] - http://www.tresor.economie.gouv.fr/ Consulté le 01 juillet2016.

[5]- رزق، ولاء مجدي إسماعيل، المرجع السابق، ص336.

[6]- حسن كريم حمزة، واقع مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلـــد08، العـــدد 23، الســـنة 2012، ص28.

[7]- ماجد أحمد عطاء الله، إدارة الاستثمار،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010،ص12.

[8]- محمود دريد السامرائي، الاستثمار الأجـــنبي، المعوقـــات والضـــمانات القانونيـــة، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، بيروت،2006،ص80

[9] - Ahmet Faruk Aysan, Mustapha Kamel Nabil and others, " The role of governance institutions in private investment decisions .. the case of MENA ", working paper no. 384, 2008, ERF (Economic Research Forum), p. 5 . نقلا عن رزق،ولاء مجدي إسماعيل،ص341

[10]- رزق، ولاء مجدي إسماعيل، المرجع السابق، ص340.

[11]- عصام محمد مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر،2010،ص 214.

[12]- سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص137

[13]- نفس المرجع، ص137.

[14]- رزق، ولاء مجدي إسماعيل، المرجع السابق، ص341.

[15]- نفس المرجع، ص14 بتصرف.

[16]- فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العربية الوقع والتحديات،دار النهضة العربية،2008، ،ص53 بتصرف.

[17]- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009، ص55-56 بتصرف.

[18]- ناجي بن حسين، نفس المرجع، ص 59 بتصرف.

[19]- نفس المرجع، ص60 بتصرف.

[20]- نفس المرجع، ص60 بتصرف.

[21]- - نفس المرجع، ص60 بتصرف.

[22]- علي عبد القادر، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، المجلد7، العدد70، الكويت2008، ص5.

[23]- بسام بن عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي: المملكة العربية السعودية حالة دراسية،أورق بحثية مؤتمر" حالـــة الحوكمة و الإدارية العامة في الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن 2014،ص8.

[24]- ناجي بن حسين، نفس المرجع، ص74.

[25] - http://www.coface.com Consulté le 15 juillet 2016.بتصرف

[26] - http://www.coface.com Consulté le 15 juillet 2016.بتصرف

[27] - http://www.coface.com Consulté le 15 juillet 2016.بتصرف

[28] - بومدين يوسف، مناخ الاستثمار وأهميته في جلب الاستثمارات إلى الجزائر دراسة تحليلية وتقييميه، المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية في الوطن العربي أيام 19 – 22 أكتوبر 2015 (عمان) الأردن،ص15. نقلا عن تقريـــر مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003، ص 90. بتصرف.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الشبكي للبنك الدولي، نيويورك، أمريكا http://econ.worldbank.org

- الموقع الشبكي للشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية، (http://www.coface.com)

-الموقع الشبكي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، التقارير السنوية حول مناخ الاستثمار في الدول العربية (http://www.dhaman.org)

- الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للشفافية، (http://www.transparency.org)

- الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، سويسرا، تقارير التنافسية العالمية (http://www.weforum.org)

- الموقع الالكتروني لأداء الأعمال العالمي www.doingbusiness.org

- الموقع الالكتروني http: www.freetheworld.com